

المصارف في ليبيا ، كيف قامت وكيف تليبت وبعض الاقتراحات

للدكتور عبد المنعم البيه (*)

١ - مقدمة :

صدر قرار مجلس قيادة الثورة بتلييب المصارف ، في ٣ رمضان ١٣٨٩ هـ ، الموافق ١٣ نوفمبر ١٩٦٩ م . ولا يستطيع الباحث في أمور المصارف الليبية ، أن يلم الماما كافيا ، بالدوافع التي استدعت اصدار هذا القرار ، أو أن يتعرف النتائج الاقتصادية ، التي ستترتب عليه ، دون الوقوف على أحوال المصارف في ليبيا . لذلك يتحتم علينا أن نسرّد - ولو في شيء كثير من الايجاز - الحقائق التي صاحبت انشاء المصارف الاجنبية ، التي انقردت بالسوق المالي الليبي ، دون أن تقوم الى جوارها مصارف ليبية ، وأن نخرج بعد ذلك ، على دراسة القوانين التي صدرت بشأن المصارف ، والتي لم تساعد على التلييب ، ثم ندرس قانون ١٩٦٣ ، الذي فتح صفحة جديدة أمام المصرف المركزي الليبي ، فنادى بالتلييب واستجابت بعض المصارف لندائه ، فأما المصارف الاخرى التي أعرضت عنه ، فقد انطبق عليها قرار مجلس قيادة الثورة ، الآنف الذكر .

٢ - قبل ١٩٥٥ :

منذ عام ١٩٤٣ حتى ١٩٥١ ، خضعت طرابلس وبرقة لحكم بريطاني ، وخضعت فزان لحكم فرنسي ، وقامت بين الولايات الثلاث ، حواجز جمركية وقيود لمراقبة النقد ولوائح مختلفة ، ولذا حل الجنيه المصري في برقة ، محل الليرة الإيطالية ، وتداول الجنيه العسكري (أو الليرة العسكرية التي سميت «المال») بطرابلس ، وخول مصرف باركليز - في برقة وطرابلس - سلطات مصرف الاصدار . أما في

(*) أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية - بنغازي

فزان ، فان السلطات العسكرية الفرنسية ، استعملت الفرنك الجزائري القديم ، الذي كان يصدره مصرف الجزائر ١ . أى أنه لم يكن في ليبيا مصرف مركزي ، أو مصرف تجارى ليبي .

وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٥١ ، صدر قانون النقد الليبي ، وأصبح الجنيه الليبي هو الوحدة النقدية ، فحل محل العملات الاجنبية التي سحبت من التداول ، تحت اشراف «لجنة النقد الليبية» ، وظل مصرف باركليز وكيلا للجنة في ليبيا ولندن ، لاصدار النقد ٢ وامساك الحسابات ، واتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار وحسابات الحكومة . وكان من شأن هذا كله ، أن أعطى مصرف باركليز ، بعض وظائف المصرف المركزي ، نيابة عن الحكومة واللجنة .

في غضون هذا كله ، بدأت صيحات تنادى في ليبيا ، بانشاء مصرف مركزي ليبي ، يدير دفعة النقد الليبي ، ويحفظ أموال الحكومة ، ويراقب استخدام العملة الاجنبية ، ويعمل على تحسين ميزان المدفوعات ، ويوجه الاقتصاد توجيهها سليما . وكان أن أعدت لهذا الامر الهام ، وفي سنة ١٩٥٤ بالذات ، مذكرة حكومية ، قدمت الى لجنة النقد في أكتوبر من ذلك العام ، مشيرة الى عدم وجود مصارف ليبية ، لان المصارف التي فتحت أبوابها حتى ذلك التاريخ ، كانت جميعها فروعاً لمصارف أجنبية . وأخيراً أثمرت الجهود المتضافرة ، فصدر القانون رقم ٣٠ في ٢٦ ابريل ١٩٥٥ ، بانشاء «البنك الوطنى الليبي» ، (الذى سمي فيما بعد «بنك ليبيا» ثم «مصرف ليبيا») الذى بدأ نشاطه رسمياً في طرابلس عام ١٩٥٦ ، وعينت لجنة النقد الليبية ٣ كوكيل للمصرف ، الى أن عقدت آخر اجتماع لها بلندن في ٨ أكتوبر ١٩٥٦

(١) أنظر ص ١٢ من كتاب «بنك ليبيا - موجز تاريخى عن سنواته العشر الاولى» (١٩٥٦ - ١٩٦٦) من اعداد ادارة البحوث الاقتصادية بمصرف ليبيا .

(٢) أنظر ص ١١٦ من تقرير «بنك ليبيا» الثانى عشر ، عن ١٩٦٧ - ١٩٦٨

(٣) «كانت ليبية بموجب القانون ، ولكنها في الواقع غير ليبية» أنظر الموجز ص ٢١ ، حيث كان مقرها في لندن ، وكان سكرتيرها بريطانى ، ثم عضوان ليبيان لا بد من حضورهما في اجتماعات اللجنة ، ثم ثلاثة بريطانيون أحدهم الرئيس ، ثم عضو فرنسى وآخر ايطالى .

٣ - ١٩٥٥ : البنك الوطني الليبي :

وضح قانون المصرف ، أهدافا عامة له ، تضمنتها المادة (٦) ؛ ، وتتلخص الاهداف فيما يلي :

أولا : تنظيم اصدار أوراق النقد والعملية المعدنية .

ثانيا : الاحتفاظ باحتياطيات ، للمحافظة على الاستقرار النقدي في ليبيا ، وعلى قيمة الجنيه الليبي في الخارج .

ثالثا : التأثير على الوضع الائتماني بما فيه مصلحة البلاد .

رابعا : العمل كمصرف للحكومة والادارات الولائية .

وبالرغم من أن هذه الاهداف ، لا تحاكي تماما أهداف المصارف المركزية الراسخة الاقدام ، الا أن المصرف الليبي كان في طريق التكوين ، وجعلت منه - أهدافه الاربعة - مصرفا للحكومة ، ومنظما للاصدار ، ومؤثرا على الائتمان ، ومرشدا الى الاستقرار النقدي . ولو سارت الامور للمصرف دون عقبات ، لتحققت له مكانة «المركزية» المطلوبة . ومهما يكن من أمر ، فقد أصبح في ليبيا مصرف ليبي صميم ، ساهمت الحكومة الليبية في كل رأسماله ° ، ولكنه أحيط بمصارف أجنبية ، كانت مجرد وكلاء ثم أصبحت فروعاً لمصارفها الأجنبية ، وعملت في الحقل المصرفي الليبي بطريقة غريبة ، اذ لم يكن لها رؤوس أموال محلية تعتمد عليها ، ولا احتياطيات تسندھا وتدعمھا ، ولم تكن هناك رابطة قوية تربطها بالاقتصاد الليبي ، وطرق تمويله وخطة تنميته ، وكان كل فرع يرسم لنفسه السياسة التي يراها ، وينفذها باتصاله المباشر مع مركزه الرئيسي في الخارج ، بغض النظر عن احتياجات البلاد النقدية .

(٤) يتكون قانون البنك الوطني الليبي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ ، من ٥٢ مادة ، وعين له في تاريخ انشائه محافظ ليبي ، وفي أول سبتمبر ١٩٥٥ ، صدر مرسوم بتعيين بريطاني نائب للمحافظ .

(٥) كان رأس المال الاصلى ٥٠٠.٠٠٠ ج.ل ، زيد الى ٧٠٠.٠٠٠ ج.ل قبل مباشرة أعماله ، ثم زيد بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج.ل في كل من الاعوام ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، فأصبح الآن ١.٠٠٠.٠٠٠ ج.ل .

وأراد المصرف الوطني أن يثبت وجوده ويثبت أقدامه ، فأنشأ قسماً مستقلاً للإصدار ، يقوم بكل المهام التي كانت تؤديها لجنة النقد ، واستلم ذلك القسم ، كل أصول اللجنة وخصومها ، في آخر مارس ١٩٥٦ ، وبلغ اجمالي أصول اللجنة وقتئذ ، ١٦٠٩٥٦ ر.هـ ج.ل. وهى العملة المتداولة ، بغطاء استرلينى من سندات وأذونات الخزينة البريطانية . وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨ ، صدرت أول أوراق نقدية ، تحمل اسم «البنك الوطنى الليبى» . وهكذا هيمن المصرف على الإصدار ، بل أصبح هو صاحب تلك السلطة منفرداً .

وشاء حسن طالع المصرف ، أن يسمح له قانون ١٩٥٥ ، بأن يمارس قسم منه ، الأعمال المصرفية التجارية العادية ، كأى مصرف من المصارف التجارية ، فيقرض الافراد والشركات - ولكن فى حدود معينة - ويزاول عمل المصارف التجارية ، فيتزعم عليها ويتعرفها بالعمل والتجربة . وهكذا أتيح للمصرف الوطنى الليبى ، أن يكون له قسم للإصدار يؤدي عمل المصارف المركزية ، وقسم آخر يختص بالامور التجارية العادية ، يسد النقص ويعمل كأول مصرف ليبى تجارى ، ليحقق رغبات العملاء فى المناطق القريبة والبعيدة ، ويمول ما تم تدرج على تمويله ، فروع المصارف الاجنبية ، التى اهتمت بالربح السريع المضمون ، فمولت التجارة الخارجية وكادت تتخصص فى ذلك ، تاركة تمويل بقية النشاط الاقتصادى داخل البلاد . ولعظم أهمية هذه المسألة ، سارع المصرف الوطنى الى افتتاح فروع له فى طول البلاد وعرضها .

ونص قانون المصرف الوطنى ، على أن يكون الجزء الاكبر من غطاء العملة الليبية ، بالجنه الاسترلينى ، كى تظل ليبيا عضواً فى المنطقة الاسترلينية ، على ألا تزيد الاستثمارات فى سندات الحكومة البريطانية ، عن ٧٠٪ من الغطاء ، وأن توزع الارباح الصافية ، بنسبة ٨٠٪ للحكومة ، ٢٠٪ للمصرف .

واتبع المصرف الوطنى الليبى ، سياسة لبقة دبلوماسية ، فى تعامله مع فروع

(٦) سمحت المادة ٧ من قانون المصرف ، بجواز طرح جزء من رأس المال المسموح به للجمهور ، الا أن الحكومة آثرت أن تكون هى المالكة للمصرف بصفة كلية ، متمشية فى ذلك مع معظم الاتجاهات الحديثة .

المصارف الاجنبية ، فمثلا نص قانونه (رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥) ، على أن يعمل ذلك المصرف «بصفته مصرفا للحكومة والادارة والولايات^٧» ، وأن «تعهد الحكومة وادارات الولايات الى المصرف ، بجميع تحويلاتها وعمليات الصرف ، والمعاملات المصرفية الخاصة بها في الداخل والخارج ، ويحتفظ في المصرف بالحسابات والارصدة المصرفية ، الخاصة بالحكومة وادارات الولايات ، كما تودع به ان أمكن ، حسابات مشروعات الحكومة والولايات والودائع القضائية^٨» ، أى أن القانون كان صريحا واضحا ، في وجوب ايداع الاموال الحكومية وأموال الولايات ، بالمصرف الوطنى ، ومع ذلك ، فان المصرف حينما بدأ أعماله بطرابلس في أول ابريل ١٩٥٦ ، وجد أن حسابات الحكومة والادارات الولائية ، قد وصلت الى أكثر من مليون ج.ل. في فروع المصارف الاجنبية ، وعلى الاخص في «بنك باركليز» ، وكان المصرف الوطنى فى ميسس الحاجة الى ذلك المليون ، وعلى الاخص فى بداية حياته ونشاطه المصرفى ، الا أن مهادنته للمصارف الاجنبية، جعلته يطلب تحويل تلك المبالغ ، بطريقة تدريجية «تفاديا لأية آثار عكسية ، تعرقل اقتصاد البلاد ، ونشاط المصارف التجارية الاجنبية^٩» ، اذ أن خروج أكثر من مليون ج.ل. من تلك المصارف دفعة واحدة ، ربما قلل سيولتها أو زعزع ثقة المودعين فيها . لهذا لم تحول الارصدة المذكورة الى المصرف الوطنى ، الا منذ أكتوبر ١٩٦٥ ، أى بعد عشر سنوات من صدور القانون .

وأراد المصرف الوطنى ، أن يختبر قدراته كمصرف مركزى ، فحاول فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ - ولما يمضى على انشائه غير خمسة أشهر - أن يعرض على المصارف التجارية الاجنبية ، تسهيلات للخصم بنسبة ٤٥٪ ، الا أن المصارف أبت واستكبرت ، وتغاضت عن الاستفادة من هذا التسهيل ، وظلت أسعار الفائدة التى تتقاضاها من الجمهور الليبى مرتفعة .

وظل المصرف الوطنى منذ البداية ، يدعو الى تليب فروع المصارف

(٧) أنظر المادة ٦ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥

(٨) أنظر المواد من ٣٩ الى ٤٤ من القانون السالف الذكر .

(٩) أنظر ص ٤٤ من الموجز التاريخى الآنف الذكر .

الاجنبية^{١٠} ، ولكن بصوت غير مسموع ، ولا سبيل له في أوائل عهده ، ودون سند من القانون ، وبغير الاستمتاع بأية أسلحة تقليدية ، تستخدمها المصارف المركزية ، للهيمنة على المصارف التجارية ، تقول لم يكن له إلا سلاح واحد ، هو الاقتناع الادبي ، وهو أضعف الايمان . واستمر حاله على هذا المنوال ، حتى صدور قانون ضعيف مهلهل ، هو قانون المصارف لعام ١٩٥٨ ، وهو قانون لم يشد أزره ولم يقو ساعده ، كما سنذكر فيما بعد .

٤ - قانون المصارف لعام ١٩٥٨ :

رأينا كيف أن قانون ١٩٥٥ ، لم يخول المصرف الوطني ، حقوق المصارف المركزية ، بقدر ما حمله من مسئوليات . مثال ذلك أن القانون المشار اليه ، لم يسمح للمصرف الوطني ، بتنظيم أعمال المصارف الاجنبية التجارية أو الاشراف عليها ، أو تمكين المصرف من أسلحة فعالة ، يؤثر بها على حجم الائتمان ، لدى المصارف التجارية ، أو حتى جمع البيانات والاحصائيات المصرفية ، كي يستخدمها في وضع سياسة نقدية سليمة . بل على العكس من ذلك ، حتم عليه القانون ، نشر

- (١٠) أنشئ فرع مصرف روما بترابلس عام ١٩٠٧ ، ثم خمسة مصارف أثناء الحكم الايطالي هي سيشيليا (١٩١٢) وايطاليا (١٩١٢) ونابولي (١٩١٣) والادخار (١٩٢٣) وطرابلس . واقتلت المصارف الايطالية أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم استأنف ثلاثة منهما أعمالها عام ١٩٥١ وهي روما ونابولي وسيشيليا .
- أنظر ص ١٤ من الملحق الاحصائي لمصرف ليبيا ، يوليو ١٩٦٧ وكانت جنسيات الفروع وتواريخ انشائها كما يلي :
- روما (ايطالي ١٩٠٧ والآن مصرف الامة) .
- نابولي (ايطالي ١٩١٣ والآن مصرف الاستقلال) .
- باركليز (بريطاني ١٩٤٣ والآن مصرف الجمهورية) .
- العربي (أردني ١٩٥٢ والآن مصرف العروبة) .
- مصر (ج.ع.م ١٩٥٤ والآن مصرف النهضة العربية - ٥١٪ من رأس ماله ليبي منذ ٦٧) .
- الصحاري (سيشيليا والشركة المصرفية سابقا - ٥١٪ من رأس ماله ليبي منذ ٦٤/٧/١١) .
- التجاري (١٩٦٤ برأس مال ٥١٪ ليبي) .
- الشركة المصرفية الافريقية (المصرفية الفرنسية سابقا) برأس مال ٥١٪ ليبي منذ ١٩٦٤/٩/١١
- شمال أفريقيا (١٩٦٦ برأس مال ٥١٪ ليبي) .

بيانات شهرية ، ثم التعاون مع المصارف (وكان الواجب تعاون المصارف معه) ، ثم انشاء غرفة للمقاصة وادارتها •

وهكذا في نطاق قانون ١٩٥٥ ، ظلت يد المصرف الوطنى مغلوقة ، وقدراته كمصرف مركزى مقيدة ، حتى سمح له قانون ١٩٥٨ بجمع البيانات المصرفية • ومع ذلك استعمل حكمة بالغة واعتدالا ومرونة ، في معاملته لفروع المصارف الاجنبية ، فطالبها ببيانات شهرية عن أصولها وخصومها ، واتفق معها على فئات للفوائد والعمولات • وطالما أن القانون الثانى (١٩٥٨) ، لم يقدم للمصرف الوطنى حقوقا ، ولم يزد قوة ، فقد اضطر الى مباحثة الفروع الاجنبية ، فخطب ودها ، ولوح لها بغصن الزيتون ، واجتمع مع مديريها ، ولكن بصفة استشارية ودية ، لا صفة الأمر الناهى ، أو المحقق والهادف الى مصلحة الاقتصاد القومى •

بيد أن القانون الثانى ، حدد «المتطلبات التى تتعلق برأس مال المصارف التجارية ، واحتياطياتها ونسبة السيولة ، والاعمال المصرفية وسياسة الائتمان ، وغير ذلك من نواحى الاعمال المصرفية^{١١}» كما نص على «أن يحتفظ كل مصرف فى جميع الاوقات ، باحتياطى من نقود حاضرة ، أو صكوك نقدية مستحقة الدفع ، خلال مدة لا تزيد عن عشرة أيام ، على ألا يقل هذا الاحتياطى عن ٢٠٪ من مجموع التزامات المصرف فى ليبيا • وعلاوة على ذلك ، فانه من الجائز ، أن يلزم أى مصرف تجارى ، بأن يودع لدى المصرف الوطنى ، تلك النسبة من مجموع خصومه ، التى يأمر بها وزير المالية من آن لآخر ، بعد التشاور مع محافظ المصرف الوطنى^{١٢}» • وأشار القانون بأنه من الواجب على كل مصرف تجارى ، أن يتفق مع وزير المالية - عن طريق محافظ المصرف الوطنى - على الرقم الذى يمثل رأس مال المصرف ، واحتياطياته المستخدمة فى ليبيا •

وفى رأينا أن هذا القانون ، كان ضعيفا للأسباب الآتية :

أولا : ترك للمصارف الاجنبية ، أن تحتفظ هى نفسها وفى خزائنها ، باحتياطيات

(١١) أنظر الموجز التاريخى ص ص ٨١ - ٨٢

(١٢) أنظر ص ٢١ من تقرير «البنك الوطنى الليبى» فى ٣١ مارس ١٩٥٩

قدرها ٢٠٪ ، دون أن تحتفظ بها في خزائن المصرف الوطنى ، ليتسّم له الاطمئنان الى وجود مثل تلك الاحتياطات ، ودون أن تكون هناك رقابة من قبل المصرف الوطنى أو مفتشون يتأكدون من وجود السائل النقدى فى جميع الاوقات ، كما نص القانون •

ثانيا : ذكر القانون أنه من الجائز للوزير ، أن يطلب ايداع احتياطات اجبارية — بعد التشاور مع المحافظ — وهكذا تركت المسألة جوازية ، ثم للوزير ومشيبته ، كما ترك دور المصرف الوطنى ، ليكون استشاريا فقط •

ثالثا : نص القانون على أن وزير المالية هو السلطة التنفيذية ، التى تضع مختلف نصوص القانون موضع التنفيذ ، مع أن المصرف المركزى ، هو أعرف الجهات بتنفيذ القوانين الخاصة بالمصارف ، لتوفر الاجهزة لديه ، ولقيامه باستمرار بأمور الدراسة والبحث ، الخاصين بتلك المصارف ، ولأن قوانين المصارف المركزية فى الدنيا كلها ، تعطى المصرف المركزى للأمة ، سلطة الاشراف والهيمنة وتنفيذ القوانين •

رابعا : نشأت لدى الولايات نظرة فقهية تقول ، ان المصرف الوطنى من الناحية الدستورية ، يعتبر مصرفا اتحاديا ، وأنه يتعين أن يعهد الى الولايات بأمر تنفيذ القانون ، بدلا من وزير المالية • لا بل ان الولايات فكرت فى انشاء بنوك خاصة بها ، تقوم بتنفيذ التشريعات المصرفية • وهكذا سمحت ثغرات القانون للولايات ، أن تعرقل سياسة المصرف المركزى ، فأفقدته جزءا من كيانه وشخصيته ، حتى اذا قام الجدل واحتدم الخلاف ، استمرت المصارف الاجنبية المرعى ، فعملت حسب رغبتها وبكل حريتها ، ولم تشرف عليها سلطة اتحادية أو ولائية • أما انشاء جهاز مصرفى وطنى ، أما تليب المصارف الاجنبية ، أو مشاركة الليبيين فى رءوس أموالها ، أما استمتاع المصرف الوطنى بحقوقه كمصرف مركزى ، فقد تركت كلها حتى تناول الكثير منها ، قانون عام ١٩٦٣

خامسا: ذكر قانون ١٩٥٨ ، حدودا تتعلق برأس مال المصارف التجارية واحتياطياتها ونسبة السيولة ٠٠ الخ ، مما أشرنا اليه من قبل ، ثم ذكر «غير ذلك من نواحي الاعمال المصرفية» وظن المصرف الوطني ، أنه يستطيع مساعدة الحكومة عام ١٩٦٠ ، في توجيه دفعة للاقتصاد ، ومواجهة البوادر التضخمية ، التي ثبت وجودها حينذاك في الاقتصاد الليبي ، فأراد أن يطبق سلاحا من أسلحة السياسة النقدية ، حينما وجد في فبراير ١٩٦٠ ، أن فروع المصارف الاجنبية ، لا تلجأ الى الاقتراض منه ، كلما أعوزتها السيولة ، بل تلجأ الى مراكزها الرئيسية في الخارج ، فتتهل من مواردها ما تشاء . وهنا طلب المصرف الوطني من الفروع الاجنبية ، أن تكف يدها عن الاقتراض من الخارج ، الا بعد الحصول على اذن منه . وتدعيما لهذا الاتجاه ، رفع المصرف سعر الخصم في أغسطس من نفس العام ، من ٥٪ الى ٦٪ للحد من الائتمان ، ولكن المصارف الاجنبية ، عملت على زيادة سعر الفائدة على الحسابات المدينة ، بنسبة واحد في المائة ، بحيث أصبح سعر الفائدة ، مضافا اليه المصاريف الاخرى والعمولة ، ١١٪ في بعض الحالات ١٣ . وزأر عملاء المصارف بالشكوى ، واتهم المصرف المركزي بأنه السبب في رفع أسعار الفائدة ، فاضطر - بعد بضعة أشهر فقط - الى تخفيض سعر الفائدة الى ٥٪ وطالب المصارف الاجنبية بالتخفيض أيضا ، بعد أن فشل في تطبيق سلاح واحد من الاسلحة المتعددة ، التي تعطى للمصارف المركزية .

سادسا: رأى المصرف الوطني ، فروع المصارف الاجنبية ، تخضم الكمبيالات - على مرأى ومسمع منه - بأسعار عالية «تتراوح بين ٥٪ و ٩٪ ، فحدد سعرا للبنك قدره ٥٪ ، في ديسمبر ١٩٥٨ ، وأراد تقليل حجم الائتمان ، فرفع سعر البنك بعد عام من ٥٪ الى ٦٪ ١٤ ،

(١٣) أنظر ص ٤١ من بحثنا «فائض ميزان المدفوعات الالمانى مع الإشارة الى الفائض

الليبي» بمجلة الاقتصاد والتجارة - المجلد الخامس ، العدد الاول ، ربيع ١٩٦٩

(١٤) أنظر ص ٤٣ من تقرير المصرف الوطني الليبي في ٣١ مارس ١٩٦٢

وإذا بحجم الائتمان يزيد (ولا ينقص) من حوالى ٨٥ مليون ج.ل. الى ١٠٨ مليون ج.ل. وبعد عام ثان وصل حجم الائتمان الى ١٣٨٧ مليون ج.ل. والمفروض حسب النظريات المصرفية ، أن يقل حجم الائتمان فى البلد ، كلما رفع المصرف المركزى سعر البنك ، وأن يزيد ذلك الحجم ، كلما قل سعر البنك . أما فى ليبيا ، فإن مصارفها التجارية الاجنبية ، لم تكن تستجيب لرغبات وارشادات المصرف المركزى ، لا بل انعدمت كلية العلاقة بين حجم الائتمان وسعر البنك . كما أن المصارف لم تكن تعيد خصم الكمبيالات لدى المصرف المركزى ، لزيادة سيولتها من جهة ، ولرغبتها فى الاحتفاظ بالكمبيالات ، حتى يحين موعد استحقاقها ، من جهة أخرى .

وما كان لمصرف مركزى هذا شأنه ، وذاك نصيبه من قوانين أمته ، وتلك قدراته الضعيفة زادت ضعفا ، نقول ما كان له فى مثل ظروفه ، أن ينادى بتلييب المصارف ، ومع ذلك فقد سعى الى تنبيه الاجانب ، الى فكرة التلييب ، منذ بداية ١٩٥٩ ، فرفض افتتاح فروع جديدة للمصارف الاجنبية ، بحجة أن البلاد لا تستطيع أن تستوعب مصارف أجنبية أخرى ، وأن المصلحة القومية تحتم مشاركة الليبيين فى أية فروع ، بما لا يقل عن ٥١٪ من رأس المال . وبهذا الاجراء فتح الباب أمام المصارف الاجنبية لتلييب فروعها ، وأصبح التلييب عنصرا أساسيا وشرطا لازما ، لدخول مصارف جديدة الى السوق الليبية . ومن الناحية الاخرى ، فإن مجرد اثاره موضوع التلييب ، نبه الصحافة ودعا رجال الاعمال بصفة خاصة ، والشعب الليبى بصفة عامة ، الى دراسة مسائل المصارف ، والاهتمام بها وبما تحققه من مزايا للاقتصاد القومى .

٥ - قانون المصارف رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ (١٥) :

بهذا القانون ، دخلت المصارف فى ليبيا عصرا جديدا ، عصرا يتسم بتحمل

(١٥) صدر فى ١١ رمضان ١٣٨٢ «٥ فبراير ١٩٦٣» ونشر بالجريدة الرسمية فى ٢١ ذى القعدة ١٣٨٢ «١٥ ابريل ١٩٦٣» . انظر صص ٨٤ - ٨٥ من الموجز التاريخى الانف الذكر .

أعباء المسؤولية ، وبالتصميم على السير بالاقتصاد الوطنى ، الى طريق النجاح والازدهار . فالقانون مرحلة جديدة ، وانتقال واسع الآفاق ، لانه أعطى المصرف المركزى ، القدرة على الاشراف والتنفيذ ، ولانه فتح الباب على مصراعيه أمام تلييب المصارف .

جاء قانون ١٩٦٣ فى ٨٤ مادة ، فألغى قانونى ١٩٥٥ ، ١٩٥٨ ، وحل «مصرف ليبيا» محل المصرف الوطنى الليبى ، فى حقوقه والتزاماته ، وأعطى سلطات كبيرة كمصرف مركزى ١٦ ، مثل تحديد نسبة ونوع الاموال السائلة ، التى يجب أن تحتفظ بها المصارف التجارية ، وتقدير الانواع المختلفة لاصولها ، وتعيين وجوه الاستثمار ، وتحديد الاحتياطيات وأنواع الضمانات ، وتعيين الحدود القصوى لاسعار الفائدة ، الدائنة والمدينة ، وأسعار العملات ، وتحديد سعر الخصم وسعر اعادة الخصم ، كما أعطى مصرف ليبيا سلطة التفتيش وفرض العقوبات . وبالجمله ، فتح القانون صفحة جديدة أمام مصرف ليبيا ، كى يشرف اشرافا فعليا على فروع المصارف الاجنبية ، وكى يضع سياسة الائتمان التى يشاؤها ويراقب بنفسه تنفيذها ، بسلطات خاصة بالتفتيش ، وحفظ الاحتياطيات النقدية ، الخاصة بالمصارف التجارية .

ومن المسائل الهامة التى وفرها القانون للمصارف القائمة فى ليبيا ، تمكينها من الاستقلال عن مراكزها الرئيسية فى الخارج ، بغية اقامة نظام مصرفى وطنى متكامل مستقل . من ذلك أنه عدل المتطلبات المتعلقة برأس المال ، والاحتياطى ، فقد كان تعديل قانون ١٩٥٨ ، ينص على أن يكون رأس المال المدفوع ، ٥٠٠٠٠ ج.ل. ١٧ لكل شركة مصرفية يوجد مركزها الرئيسى فى ليبيا ، ولا يقل رأس المال المدفوع عن ٥٠٠٠٠ ج.ل. ١٨ ، لكل شركة مصرفية يوجد مكتبها الرئيسى خارج ليبيا ، وأن يحتفظ كل مصرف أيضا ، باحتياطى لا يقل عن ٢٠٪ من خصومه الايداعية فى ليبيا . وجاء قانون ١٩٦٣ ، فحول ال ٥٠٠٠٠ ١٨ الى

(١٦) أنظر المادة ٣٥ من القانون المذكور .

(١٧) أنظر ص ص ١٥ - ١٦ من الملحق الاحصائى السابق ذكره .

(١٨) أنظر ص ص ١٥ - ١٦ من الملحق الاحصائى المشار اليه .

ربع مليون جنيه ليبي ، وحول ال ١٥٠٠٠٠٠ الى مليون ج.ل. وكانت هذه خطوات واسعة نحو تلييب رأس المال ، واستمراره للعمل في ليبيا ، حتى لا تعتمد المصارف على ايداعات المودعين فقط ، بل تعتمد أيضا على رأس مال كبير .

وزيادة في اشراف مصرف ليبيا وهيئته ، نص قانون ١٩٦٣ أيضا ، على أن تحتفظ المصارف التجارية لدى المصرف المركزي - لا في خزائنها - باحتياطيات قانونية الزامية ، مقابل خصومها الايداعية ، وذلك ضمن حدود من ٥٪ الى ٢٠٪ عن الودائع الآجلة وودائع التوفير ، ومن ١٠٪ الى ٤٠٪ عن الودائع تحت الطلب ، وترك القانون للمصرف المركزي ، اختيار النسبتين ضمن الحدود المذكورة . فقرر مصرف ليبيا في ١٩٦٣/٧/١ ، أن تكون نسبة الاموال السائلة للودائع الآجلة ، ٥٪ ، ثم ١٠٪ عن الودائع تحت الطلب . وفي ١٩٦٦/٦/١ زيدت النسبة الاولى الى ٧٥٪ ، والثانية الى ١٥٪ .

ويمكن تلخيص القوى الجديدة ، التي اكتسبها مصرف ليبيا فيما يلي :

١ - أن النسبة السائلة من أموال المصارف الاجنبية ، ستودع في خزائن المصرف المركزي - كما هو معمول به في بلاد العالم أجمع - ليتأكد من وجودها ومن عدم استخدام المصارف لها .

٢ - أودعت المصارف النسب المذكورة لدى المصرف المركزي ، دون أن تتقاضى عليها فائدة ، كما نص القانون ، وكما جرى عرف المصارف بذلك .

٣ - خضعت بذلك المصارف التجارية ، لاشراف المصرف المركزي ، ونفذت ما قرره في حدود القانون .

٤ - استطاع مصرف ليبيا ، أن يزيد نسبة الاحتياطي النقدي الذي تودعه لديه المصارف التجارية عام ١٩٦٦ - كما ذكرنا - لتقليل حجم الائتمان ، حينما

أراد مكافحة الاتجاهات التضخمية ١٩ .

٥ - أثبت المصرف المركزي بكل هذا وجوده ، وبرهن على فعالية بعض الاسلحة التي استخدمها وقت الحاجة .

٦ - والاهم من هذا كله ، أن المصارف التجارية استمعت للمصرف المركزي ونفذت ما أشار به ، واتخذت لنفسها مراكز رئيسية بالبلاد .

٧ - بالقوى الجديدة ، استطاع المصرف المركزي ، أن يؤثر على الائتمان ، وأن يحد من الاتجاهات التضخمية عام ١٩٦٦ ، وليس أدل على ذلك ، من أن قروض القطاع الخاص عام ١٩٦٧ ، وصلت ٧ مليون ج.ل. فقط ، مع أنها كانت ١٢ مليون ج.ل. في عام ١٩٦٦

وبالإضافة الى كل هذا ، خول القانون لمصرف ليبيا ، سلطة التفتيش على المصارف ، وفرض العقوبات اللازمة ، ضمانا لسلامة ادارة الجهاز المصرفي ، وتمكيننا

(١٩) تضمنت أهم التدابير التي وضعها مصرف ليبيا لمكافحة التضخم ، في منتصف عام ١٩٦٦ ما يلي :

- أ - رفع نسبة السيولة كما سبقت الإشارة الى ذلك .
 - ب - زيادة نسبة الاحتياطي النقدي ، مقابل الخصوم الإيداعية ، كما ذكرنا .
 - ج - ايداع المستورد تأمينا نقديا ، لا يقل عن ٢٥٪ من قيمة السلع المستوردة عند فتح خطابات الاعتماد ، الخاصة بالواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة .
 - د - لا يجوز أن يتعدى الائتمان لشراء العقارات ، أو استيراد السلع الاستهلاكية المعمرة (كالسيارات) ، ٥٠٪ من القيمة التقديرية في السوق لتلك السلع .
 - هـ - رفع مصرف ليبيا سعر الفائدة بمعدل ٢٪ ، تمنح للمصارف على ودائعها الآجلة لديه ، اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١
 - و - رفع المصرف المركزي - بالتعاون مع المصارف التجارية - سعر الفائدة التي تدفع على ودائع الادخار الى ٤٪ ، لتشجيع المدخرين على الادخار لدى المصارف .
 - ز - عدم جواز منح الاجانب قروضا تتجاوز رأس مالهم ، لتمويل عمليات تجارية ، أو ضعف رأس مالهم ، لتمويل عمليات إنتاجية .
- انظر تقرير بعثة صندوق النقد الدولي عن «ليبيا» ص ١١ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٨ (بالانجليزية) ، وانظر أيضا ص ٤٤ من تقرير مصرف ليبيا الثاني عشر ، عن سنة ١٩٦٨/٦٧ ، وانظر «الملاحظة» في الجدول رقم ١٠ من النشرة الاقتصادية مايو/يونيو ١٩٦٩

للمصرف المركزي من تنفيذ القانون ، عن طريق أسلحته الفعالة • فإذا كان المصرف الوطني الليبي منذ انشائه عام ١٩٥٥ ، قد حاور المصارف الأجنبية كي تتليب ولم يفلح ، وعاد بعد قانون ١٩٥٨ يداورهم ويقنعهم ، فارتطم بعقبات كبرى ، منها اختصاصات الوزير ، ثم اختصاصات المصرف المركزي التي لم تتعد درجة المشورة ، ثم رغبة الولايات في تنفيذ القانون ، الى آخر ما أشرنا اليه من صخور ، اعترضت طريق المصرف ، فشغلته عن التليب ، وجعلته يركز جهوده على أمرين أساسيين : أولهما أن يحصل عن طريق التقنين ، على حقوقه كمصرف للمصارف ، وثانيهما أن يضمن التشريع المصرفي ، صفة الاستقلال المالي والقانوني ، للفروع المحلية للمصارف الأجنبية ، كي يصبح كل مصرف عضواً في الجهاز المصرفي ، يستمع الى ارشادات المصرف المركزي ، وينفذ بمنتهى الدقة قراراته وتوجيهاته ، نقول اذا كان المصرف الوطني قد انشغل بكل هذه الامور ، فقد حقق له قانون ١٩٦٣ كل الضمانات ، وأعطاه جميع الامكانيات ، وقدم له كل الاسلحة •

وبهذه القوة الجديدة ، وبوجود طابع قانوني محدد الاهداف ، يرغب رغبة أكيدة ، في «أن تكون ملكية وإدارة الجهاز المصرفي ، متلائمتين مع الموارد والاحتياجات الشاملة للاقتصاد الليبي ٢٠» نزل مصرف ليبيا ميدان التليب ، واتفق مع الحكومة - حتى بعد قوته الجديدة - أن تتليب المصارف طواعية ، وبنفس طريقة الاقناع الادبي •

٦ - بداية التليب :

كان في ليبيا تسعة فروع لمصارف أجنبية ، ولم يكن بها مصرف تجاري ليبي واحد ، الا القسم التجاري من المصرف المركزي ، وكان مصرف ليبيا يحث رجال الاعمال الليبيين باستمرار ، على دخول ميدان المصارف ، وعلى التعاون في انشاء مصارف ليبية ، يساهم الليبيون في أغلبية أسهمها •

واستجابة للنداء ، أنشئ المصرف التجاري ، وافتتح في ١٦ يونيو ١٩٦٤ ،

فساهم فيه الليبيون بنسبة ٥١٪ من رأس المال ، وساهم بالباقي «ايسترن بنك» .
وبعد مشاورات كثيرة واجتماعات متعددة ، تم افتتاح مصرف الصحارى في
١١ يوليو ١٩٦٤ ، فضم فرع «بنك سيشيليا» في ليبيا ومصرف أمريكا ، وساهم
فيه الليبيون بنسبة ٥١٪ من رأس المال .

وفي ١١ سبتمبر ١٩٦٤ ، افتتح مصرف الشركة الافريقية ، كمصرف ليبي ،
ضم الشركة المصرفية الفرنسية سابقا ، وساهم فيه عدد من الليبيين ، بنسبة ٥١٪
من رأس المال .

فلما وضحت الرؤيا ، رغب المصرف البريطاني للشرق الاوسط في التلييب ،
وتم انشاء مصرف ليبي ، يحمل اسم «مصرف شمال أفريقيا» ، برأس مال قدره
مليون ج.ل. ، يساهم فيه الليبيون بنسبة ٥١٪ من رأس المال ، وافتتح المصرف
الجديد في أول يناير ١٩٦٦

وفي ١/٨/١٩٦٧ ، تليب «بنك مصر» ، فساهم فيه الليبيون بنسبة ٥١٪ من
رأس المال ، الذى زيد من نصف مليون ج.ل. الى مليون ج.ل. ، وحمل اسما
جديدا هو «مصرف النهضة العربية» .

وهكذا لم تواجه المصارف صعوبة ، في ايجاد المساهمين الليبيين ، بل زاد
أحيانا عدد الراغبين في المساهمة عن الاسهم المطروحة ، ورفع مصرف الصحارى
رأس ماله المدفوع ، الى نصف مليون ج.ل. عام ١٩٦٥ ، وسارت المصارف من
الناحية الفنية ، دون أن يحدث لها أى تأثير عكسى ، لاحتفاظها بخبرائها الفنيين ،
لنقص عدد المؤهلين الليبيين .

ولم يبق بعد هذا الا مصارف أربعة ، هى روما وباركليز ونابولي والعربى ،
فظلت فروعها لمصارف أجنبية ، وان كانت رؤوس أموالها واحتياطياتها ، قد انفصلت
عن مراكزها الرئيسية . وهذه المصارف الاربعة ، هى التى انطبق عليها قرار مجلس
قيادة الثورة ، بتلييب المصارف .

٧ - نهاية التلييب : قرار مجلس قيادة الثورة :

في ٣ رمضان ١٣٨٩ هـ ، الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٦٩ م ، صدر قرار مجلس قيادة الثورة ، بتلييب المصارف ، وقد نصت المادة الاولى من القرار المذكور ، على ما يلي : «يجب أن تتخذ جميع المصارف ، التي تعمل في الجمهورية العربية الليبية ، شكل شركات مساهمة ليبية ، ويشترط أن تكون أسهم هذه الشركات جميعها اسمية ، وألا يقل المملوك منها لليبيين في أى وقت ، عن ٥١٪ على الأقل ، من رأس مالها المدفوع ، وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارتها من الليبيين ، من بينهم رئيس المجلس» .

وتجب ملاحظة الشروط الكثيرة ، التي تضمنتها هذه المادة ، فقد عززت فكرة التلييب الماضية ، كي تظل المصارف المالية فعلا ، سائرة على شكل شركات مساهمة ليبية ، واشترطت - فيما يختص بالاسهم - أن تكون اسمية لا لحاملها ، ليتعرف المسئولون الليبيون ، جنسية مالكي الاسهم ، وليسهل تحديد الغالبية في الملكية لليبيين . واشترطت المادة أيضا ، أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الليبيين ، ومن بينهم الرئيس ، أمر هام ، لأن بعض المصارف كانت تعطى الغالبية والرئاسة للأجانب .

ونصت المادة الثانية من القرار على «تحول فروع المصارف الاجنبية العاملة في البلاد ، عند نفاذ أحكام هذا القرار ، الى شركات مساهمة ، تملك الحكومة في كل منها ، ٥١٪ من رأس مالها على الأقل . ويحدد رأس مال كل شركة ، بقيمة المبلغ المودع كرأس مال ، والمعتمد في الجمهورية العربية الليبية ، لفرع المصرف الاجنبى ، الذي حلت الشركة محله ، ويقسم الى أسهم متساوية ، يحدد عددها بقيمة كل سهم ، في النظام الاساسى للشركة» .

وتنصب هذه المادة ، على القروع الاربعة للمصارف الاجنبية ، التي لم تكن قد تليبت ، وأصبحت الحكومة الليبية - بمقتضى هذه المادة - تملك ٥١٪ من رأس مال تلك المصارف .

ونصت المادة العاشرة ، على «أن يكون للحكومة ممثلون في مجلس إدارة

الشركات ، المشار اليها في المادة ٢ من قرار مجلس قيادة الثورة ، ويحدد عددهم في النظام الاسامى لكل شركة ، بما لا يقل عن نسبة مساهمة الحكومة في رأس المال ، على أن يكون من بينهم رئيس مجلس الادارة ، ويكون لمثلى الحكومة في مجلس الادارة ، ما لسائر أعضاء المجلس من حقوق ، وما عليهم من واجبات . وتؤول الى الحكومة ، جميع المبالغ التى تستحق لمثلها ، في مجالس ادارات الشركات المشار اليها ، بأية صورة كانت ، وتحدد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم ، بقرار من وزير المالية» .

وبناء على هذه المادة ، تعين الحكومة مثليها في مجلس ادارة كل مصرف ، وتتكون غالبية المجلس من مثلى الحكومة الليبيين ومن رئيس المجلس .

ونصت المادة التاسعة ، على ما يلى «للحكومة أن تتصرف فى أى وقت الى ليبيين ، فيما تملكه من أسهم الشركات المشار اليها فى المادة ٢ ، وذلك وفقا للأوضاع والشروط ، التى يحددها مجلس الوزراء» . وعلى ذلك ، تستطيع الحكومة ، أن تستبقى ملكيتها فى المصارف الاربعة ، التى ليها قرار مجلس قيادة الثورة ، وأن تعين مثليها فى مجالس الادارة ، بما فى ذلك رؤساء المجالس ، كما تستطيع - ان شاءت - أن تتصرف الى ليبيين فيما تملكه من أسهم .

واذاً يوجد ممثلون لليون ، فى مجالس ادارة المصارف الخمسة ، التى تليت طوعية ، وهم من المساهمين الليبيين ، الذين اشتركوا وساهموا فى رأس المال ، كما يوجد ممثلون لليون - من رجال الحكومة - فى مجالس ادارة المصارف الاربعة ، التى انطبق عليها قرار التليب .

ورب سائل يسأل : وماذا تدفع الحكومة ، نظير مساهمتها ؟ وقد أجابت المادة ٣ من قرار التليب على هذا السؤال ، فذكرت «تؤدى الحكومة الى كل من المصارف الاجنبية ، التى لها فروع عاملة فى البلاد ، مقابل مساهمتها فى الشركة الجديدة ، نقداً ، ويحدد هذا المقابل ، على الاساس الدفترى لصافى أصول الفرع ، حسبما يظهره الوضع المالى لذلك الفرع ، فى اليوم السابق على تاريخ العمل بهذا القرار» .

ثم ألزمت المادة ٥ ، المصرف الرئيسى لكل من المصارف الاجنبية (أى الاربعة المنطبق عليها قرار التلييب) ، بتغطية أى عجز ، ينتج عن عدم الوفاء بالتسهيلات الائتمانية التى منحها فرعه ، وذلك بالطريقة التى يقررها وزير المالية ، بناء على اقتراح محافظ مصرف ليبيا ٢١ .

وهناك مسائل أخرى ، أشار اليها قرار التلييب ، نجلها فيما يلى :

أولا : اعداد ممثل المصرف الاجنبى ، ميزانية الفرع ، وبيان أرباحه وخسائره ، بناء على ما هو ثابت بالدفاتر ، عند نهاية اليوم السابق على تاريخ العمل بهذا القرار ، ويحيلها الى ديوان المحاسبة لمراجعتها .

ثانيا : تحل الشركات المساهمة المشار اليها فى المادة ٢ محل فروع المصارف الاجنبية ، فيما لها من حقوق ، وما عليها من التزامات ، ويستمر موظفوا الفروع المذكورة فى أعمالهم ، وفقا لوضاعهم وعقود استخدامهم القائمة .

ثالثا : يعين وزير المالية لجنة مؤقتة ، لادارة كل شركة (مصرف) ، الى حين استكمال تأسيس الشركة . واللجنة من ثلاثة ، اثنان من الحكومة منهما الرئيس ، ثم عضو يمثل المصرف الاجنبى . واللجنة تصرف شئون الشركة ، وتمثلها فى علاقاتها مع الغير وأمام القضاء ، وعليها أن تعد النظام الاساسى للشركة ، خلال ثلاثة أشهر على الاكثر ، من قرار التلييب .

رابعا : وزير المالية هو الذى يعتمد النظام الاساسى ، ويحدد الاسم التجارى لكل شركة .

خامسا : تستبدل بكلمتى بنك وبنوك ، كلمتا مصرف ومصارف .

وفعلا حدد وزير المالية فى نفس تاريخ قرار مجلس قيادة الثورة ، الاسماء

(٢١) شرحت المادة ٥ ، المقصود بالتسهيلات الائتمانية ، بأنها السحب على المكشوف ، والقروض والسلفيات ، وخصوم الاوراق التجارية ، والضمانات والاعتمادات ، وأية تيسيرات أخرى مهما كان نوعها ، منحها فرع المصرف ، قبل العمل بقرار مجلس قيادة الثورة .

التجارية للمصارف الملية ، فأطلق مصرف «الامة» على فرع مصرف روما ، ومصرف «الجمهورية» على فرع مصرف باركليز ، ومصرف «العروبة» على فرع المصرف العربي ، ومصرف «الاستقلال» على فرع مصرف نابولي . كما أصدر الوزير في نفس التاريخ ، قراراً بتشكيل اللجان المؤقتة ، لإدارة المصارف المشار اليها .

٨ - مزايا التلييب :

من الطبيعي أن تتساهل الآن ، عما سيعود على الاقتصاد القومي من فوائد ، بعد تلييب المصارف . ونحن نجمل المزايا فيما يلي :

أولاً : رأس المال :

اذ بتلييبه يطمئن أبناء الامة الى عاملين :

(أ) أن ٥١٪ من رؤوس أموال المصارف ، قد أصبح ليبيا ، ويمكن أن يزداد نصيب الليبيين ، أو نصيب الحكومة في المستقبل . والمهم في هذا الامر ، أن المصارف أصبحت الآن ، تعتمد على رأس مال موجود فعلاً ، وسيظل موجوداً في ليبيا ، مما يزيد من طمأنينة المودعين .

(ب) أن رجال الاعمال والحكومة ، برهنوا على سرعة قدرتهم ، على تغطية ٥١٪ من رؤوس أموال المصارف . وفي هذا المجال يذكر المصرف المركزي «فقد زاد مصرف الصحارى رأس ماله المدفوع ، الى نصف مليون ج.ل . ، تم الاكتتاب فيها خلال أيام معدودة ، كما أن مصرف شمال أفريقيا ، بدأ برأس مال قدره مليون ج.ل . ، مع أن الحد الأدنى لرأس المال ، الذي على المصارف الليبية أن تبدأ أعمالها به ، هو ربع مليون ج.ل . ٢٢» ومعنى هذا ، أن في ليبيا ، امكانيات مالية كبيرة ، للاشتراك في رؤوس أموال المصارف ، وللمساهمة في انشاء مصارف ليبية صميعة في المستقبل .

ثانيا : الارباح :

سيحصل اللييون والحكومة ، على حصتهم في الربح ، من المصارف التسعة التي تلييت جميعاً . واذا درسنا ميزانيات تلك المصارف ، لوجدنا أنها تحصل على أرباح ضخمة ، يمكن توضيحها بمثالين فقط :

(أ) مصرف رأس ماله نصف مليون جنيه ليبي ، ربح في آخر ١٩٦٨ ، حوالى ١٤٥٠٠٠ ج.ل. ، يأخذ منها المساهمون اللييون ، حوالى ٧٥٠٠٠ ج.ل. في كل عام ، وربما تزداد الارباح مستقبلا ، نتيجة لزيادة نشاط المصارف . وعلى ذلك ، فان المساهم الليبي في هذا المصرف ، سيحصل عن طريق الارباح - على قيمة رأس ماله (٢٥٥٠٠٠ ج.ل. أى ٥١٪) ، في أقل من أربع سنوات . كما أن مقادير الارباح الوفيرة ، التي يحصل عليها اللييون ، وتحصل عليها الحكومة ، لن تحول الى الخارج .

وقد بلغت ودائع المصرف الذى نتحدث عنه ، في العام المذكور ، حوالى ٧٧ مليون ج.ل. ، يحصل منها المصرف على فوائد ، ينتهى بها الامر ، فتصبح أرباحاً للمساهمين . وهذه الودائع هي التي تدور في عروق المجتمع الليبي ، وعلى ذلك فان النشاط الاقتصادي الليبي ، هو الذى يخلق الفوائد للمصارف ، فلا أقل من أن يحصل اللييون ، على ٥١٪ منها .

(ب) مصرف آخر رأس ماله نصف مليون ج.ل. ، ربح حوالى ١٦٤٠٠٠ ج.ل. في آخر عام ١٩٦٨ ، وحظ المساهم الليبي في هذا المصرف ، أحسن بكثير من حظ زميله في المصرف السابق ، وبلغت ودائع المصرف الثانى ، حوالى ٣٤ مليون ج.ل.

ومجمل القول ، ان الاقتصاد القومى الليبي ، سيحصل على أرباح طيبة وفيرة بعد تلييب المصارف ، ولن يحول الى الخارج ، الجزء الاكبر من تلك الارباح ، كما

كان الحال قبل التليب • يعنى فى كلمة واحدة ، سىصبح الشعب الليبى هو المستفيد الاول •

ثالثا : لا تحكم فى الاقتصاد الليبى :

فالنظام المصرفى يستطيع أن يتحكم فى اقتصاد الامة ، ويؤثر على الامور السياسية ، بالتوجيهات الاقتصادية ، لان التحكم فى رأس المال ، يلعب دوراً خطيراً فى نشاط الامة • وقد سدت أبواب هذا العامل بعد التليب ، لان أكثر من نصف رأس المال ، فى أيد ليبية ، وغالبية مجالس الادارات ليبية • وعلى ذلك ، فمن يستطيع الجهاز المصرفى - كشرىان رئيسى حوى فى جسم الامة - الا أن يعمل ما فيه رفاهية ليبيا وسعادتها ، وأن يساعد المصرف المركزى والحكومة ، فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية •

رابعا : تنفيذ سياسة مصرف ليبيا :

لن نجد المصرف المركزى بعد التليب ، ما جربه سابقا من غض الانظار وعدم الاهتمام ، حتى بما كان يضع من سياسة نقدية ، بل سيجد الآن فى المصارف التجارية المليية ، اخوانا يتعاونون معه ، على تنفيذ السياسة النقدية ، ويستجيبون عند تطبيق الاسلحة النقدية ، التى يشير بها أو يختارها • فالمصرف المركزى لا يهدف الى الربح ، ولا يسعى الا لرفع مستوى معيشة أبناء الامة ولا ييغى - بالتعاون مع وزارة المالية - الا الوصول الى هدف كبير ، هو تخصيص المنابع وزيادة معدل النمو •

خامسا : رفع مستوى الثقافة المصرفية :

والمقصود هنا أن يدأب الشباب المثقف ، وأن يستفيد من خبرات الاجانب ، وأن يتواضع للعلم ، فشباب اليوم هم رجال الغد فى ليبيا ، وعلى أكتافهم ستقع كل المسؤوليات • واذا كانت المصارف قد عانت منذ عام ١٩٥٥ ، من نقص الكفايات المتعلمة ، فان الجامعة الليبية اليوم ، تزود المصارف بالمؤهلين المثقفين •

٩ - اقتراحات لمصرف ليبيا :

شرحنا ما قام به المصرف المركزي من اجراءات ، في أول يوليو ١٩٦٦ ، للحد من الضغوط التضخمية ^{٢٣} ، وأشدنا كثيرا بالانجازات التي حققها ذلك المصرف ، دون أن يبغي الا المصلحة القومية . ومع ذلك ، لدينا بعض الاقتراحات التي نقدمها له ، راجين أن يفسح صدره لدراستها ، وهي :

أولا : فائض السيولة :

حاولت السلطات النقدية ، أن تقلل الفائض من السيولة لدى المصارف التجارية ، فرفعت نسبة ما تحتفظ به المصارف من سائل نقدي ، من ٢٠ الى ٢٥٪ ، اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ . كما رفعت في نفس التاريخ ، نسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب ، من ١٠٪ الى ١٥٪ ، ثم للمدخرات والودائع الآجلة ، من ٥٪ الى ٧٥٪ . وكان من مزايا هذه الخطوات الطيبة ، أن قل ما اقترضه القطاع الخاص ، بخمسة مليون ج.ل . ، بين عامي ٦٦ ، ١٩٦٧

وبالرغم من هذا كله ، فإن الاجراءات الآتية الذكر ، قيدت أو أبطأت زيادة الائتمان ، بينما ظلت المصارف التجارية ، تحظى بسيولة فائضة ، قدرها ٨٪ (فوق الاحتياطي القانوني) ويمكنها استعمال الاموال الفائضة للتوسع في الائتمان ، حتى مع كون المصارف تسير في حدود النسبة القانونية ، كما يتضح من الجدول الآتي رقم (١) :

(٢٣) انظر تقرير بعثة صندوق النقد الدولي عن «ليبيا» ، ص ١١ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٨ (بالانجليزية) ، وانظر ايضا ص ٤٤ من تقرير «بنك ليبيا» الثاني عشر عن سنة ١٩٦٨ / ٦٧

جدول رقم (١)

نسبة السيولة والاحتياطي القانوني وفائضه
لدى المصارف التجارية (٢٤)

(بمليون ج.ل.)

آخر يونيو ١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	
							نسبة السيولة (من قسمة الاصول السائلة على الودائع)
٪٣٣	٪٣٥	٪٢٨	٪٣٠	٪٣٣	٪٢٣	٪٢٨	نسبة السيولة القانونية
٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٠	٪٢٠	٪٢٠	الاحتياطي القانوني
١٠٠٨	٩٥	٧٥	٦٤	٣٥	٢٣	٢٠٩	فائض الاحتياطي القانوني
٥٦	٣٤	٣٨	٢٥	٢٧	١١٣	١٣	

ويتضح من الجدول السابق ، أنه بالرغم من الاجراءات التي اتخذها المصرف المركزي ، فيما يختص بنسبة السيولة ونسبة الاحتياطي القانوني ، الا أن فائض الاحتياطي القانوني ، ظل يرتفع من ١٣ مليون ج.ل. في عام ١٩٦٣ ، الى ٥٦ مليون ج.ل. في آخر يونيو ١٩٦٩ ، وتستطيع المصارف التجارية - حسب نظرية خلق الائتمان - أن تخلق ودائع بأضعاف هذه الملايين ٢٠ . والمفروض أن المصرف المركزي رفع نسبة السيولة ونسبة الاحتياطي النقدي ، كي يقلل قدرة تلك المصارف على الاقتراض من ناحية ، ولكي تتجه الى الاقتراض منه ، كلما أعوزتها سيولة . بيد أن «هذا الاجراء ، لم يحفز المصارف الى الاقتراض من المصرف

(٢٤) اخذت ارقام هذا الجدول ، من الجدولين رقمي ٨ ، ١٠ من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا مايو/يونيو ٦٩ ، المجلد ٩ ، العدد ٣ ، وانظر الملاحظات المذكورة في نهاية الجدولين .

(٢٥) انظر كتابنا «اقتصاد النقود والبنوك» صص ١٢٣ - ١٣٧ عام ١٩٥٦ الطبعة الثانية .

المركزي ، الا بمقدار يسير ، حيث كان فائض الاصول السائلة ، أكبر مما تستوعبه الزيادة في نسبة السيولة ٢٦ » .

والحقيقة التي ذكرناها مرارا ، أن مصرف ليبيا وضع تدابير هامة وكثيرة ، للحد من التضخم ، وحاول مراقبة توسع المصارف التجارية في الاقراض ، ومع ذلك ، ظلت القروض تتزايد بشكل كبير ، كما يتبين من الجدول الآتي رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

التوسع في الاقراض لدى المصارف التجارية (٢٧)

(بمليون ج.ل.)

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩/٦/٣٠
القيمة	٢٨٠٣	٣٥٠٤	٤٧٠٥	٥٤٠٤	٧٣٠٧	٨٧٠٠

والظاهرة الواضحة من هذا الجدول ، أن القروض التي قدمتها المصارف التجارية - بما في ذلك القسم التجاري لمصرف ليبيا - زادت من ٢٨٠٣ مليون ج.ل. في ١٩٦٤ ، الى ٨٧ مليون ج.ل. في آخر يونيو ١٩٦٩ ، أى بأكثر من ثلاثة أمثالها بين خمسة سنوات . وتختلف نسبة الزيادة في الائتمان المصرفي ، بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة ، ولكنها على العموم تصل بالتقريب ٢٨ الى ٣٥٪ في التجارة العامة (الجملة والتجزئة) ، ١٦٪ في صناعة البناء ، ١٢٪ للصناعة ، ٤٪ للبترول ، ٢٪ للزراعة ، ٩٪ للسيارات ... الخ

(٢٦) انظر ص ٣٢ من تقرير مصرف ليبيا ، ١٩٦٧/٦٦

(٢٧) أخذت الأرقام الخاصة بالسنوات من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ ، من تقرير بعثة صندوق النقد الدولي عن «ليبيا» بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٨ ، وأخذت أرقام ٦٩/٦٨ من الجدول رقم (١١) من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، مايو/يونيو ١٩٦٩ ، المجلد ٩ ، العدد ٣

(٢٨) انظر ١٢٥ من النشرة الاقتصادية الانفة الذكر .

والامر متروك لمصرف ليبيا الآن ، لان القانون يسمح له — كما ذكرنا فيما سبق — بزيادة الاحتياطي القانوني ، الخاص بالمصارف التجارية ، مع رفع نسبة سيولتها كلما رأى داعيا لذلك .

وفضلا عما سلف ، نصت المادة ٣٧ من قانون ١٩٦٣ ، على ما يلي «لمجلس ادارة المصرف (المركزي) في أى وقت — بعد موافقة وزير المالية — أن يلزم المصارف بإيداع احتياطيات ، لاى نوع من أنواع الخصوم الايداعية ، بنسبة تزيد عن الحد الاقصى في المادة ٣٦ ، على أن يؤدي المصرف (المركزي) فائدة عن الاحتياطيات الزائدة عن الحد المذكور ، بمعدل لا يزيد عن سعر الخصم الجارى في تاريخ ايداعها » . ومعنى ذلك أن مصرف ليبيا ، يستطيع أن يزيد نسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب ، من ١٥٪ الى ٤٠٪ دون أن يدفع فوائد ، وبعد ذلك ان شاء ، فله أن يلزم المصارف بإيداع احتياطيات زائدة ، يدفع عنها فوائد .

وكان الامل يراودنا في الماضي ، كى يقلل المصرف المركزي فائض السيولة المتوفر لدى المصارف التجارية ، أما الآن وبعد قرار مجلس قيادة الثورة بتلييب المصارف ، فان الحكومة والمصرف المركزي ، يتعاونان بشكل جدى ، لصالح الاقتصاد القومى ، ولا شك أن زيادة السيولة ، من الامور التى تستحق عنايتهما .

ثانيا : سياسة اعادة الخصم :

اذا أمعنا النظر فيما ينشره مصرف ليبيا وادارة بحوثة الاقتصادية ، من تقارير ونشرات واحصائيات ، تبينت لنا الزيادة المستمرة ، فى بند الكمبيالات المخصومة لدى القسم التجارى بمصرف ليبيا ، ثم لدى المصارف التجارية . ويمكن لهذه الاخيرة ، أن تعيد خصم كمبيالاتها أو جزء منها ، لدى المصرف المركزي ، لو لم تتوفر لديها السيولة الفائضة ، التى تحدثنا عنها فيما سبق ، والتى تجعلها تحجم عن اعادة الخصم . وطالما أن المصارف التجارية لن تستطيع الحصول على أموال من الخارج ، الا فى حدود ما يسمح به المصرف المركزي — ان سمح — وطالما أن المصارف التجارية كلها قد تليبت ، وأصبح الاساس الآن أن تتعاون مع مصرفها المركزي ، وطالما أن سلاح اعادة الخصم ، من الاسلحة القوية الهامة ،

التي يستطيع المصرف المركزي اذ طبقه ، أن يزيد أو يقلل من قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ، فمن الطبيعي ومن المعقول ، أن يفكر مصرف ليبيا في استخدام هذا السلاح ، وعلى الاخص بعد ما اتخذته «الكميالة» من أهمية في سوق النقد بليبيا . ولكي ندلل على أهميتها ، نقدم الجداول الثلاثة الآتية :

جدول رقم (٣)

الكميالات المخصومة لدى قسم العمليات المصرفية (٢٩)
بمصرف ليبيا

(بآلاف الجنيهات الليبية)

الكميالات المخصومة	التاريخ	الكميالات المخصومة	التاريخ
١٦٤١ر	ديسمبر ١٩٦٥	٢ر	مايو ١٩٥٦
١٧٥٠ر	ديسمبر ١٩٦٧	٩٩ر	ديسمبر ١٩٥٨
٢٩٨٩ر	ديسمبر ١٩٦٨	١٥١ر	مارس ١٩٦٢
٤٠٣٣ر	٣٠ يونيو ١٩٦٩	٣٣٠ر	ديسمبر ١٩٦٣
		٧٦٧ر	ديسمبر ١٩٦٤

ويتضح من هذا الجدول ، أن قسم العمليات المصرفية التجارية بمصرف ليبيا ، لم يكن يخضم من الكميالات في أول الامر ، الا بمبالغ زهيدة جدا ، وصلت الى ٢٠٠٠ جنيه فقط في مايو ١٩٥٦ ، ثم زادت واستمرت في الزيادة ، حتى وصلت الى أكثر من ٤ ملايين ج.ل. في آخر يونيو ١٩٦٩

فاذا تحول مصرف ليبيا الى مصرف مركزي فقط ، وترك قسمه التجاري في المستقبل ، ليعمل كمصرف تجاري ليبي صميم ، (وعلى الاخص بعد أن انتشرت أنباء تقول بتأميم مصرف الجمهورية «باركليز سابقا» وتحويله الى مصرف تجاري

(٢٩) كونا هذا الجدول من أ - جدول رقم (٢) من الملحق الإحصائي لمصرف ليبيا ، يوليو ١٩٦٧ ب- أصول وخصوم مصرف ليبيا (النشرة الاقتصادية) مايو / يونيو ١٩٦٩

(حكومى) ، نقول ان كل هذه المسائل ، تسهل للمصرف المركزى أن يتفرغ للمهام المركزية فقط ، وأن يترك خصم الكمبيالات للمصارف التجارية (بما فيها المصرف الجديد «الجمهورية» اذا تحول الى مصرف تجارى حكومى) ، كى تنقل الملايين الاربعة اليها ، بالاضافة الى ما تخصصه تلك المصارف «التجارية» من كمبيالات ، يبينها الجدول الآتى رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

الكمبيالات المخصوصة لدى المصارف التجارية بليبيا (٣٠)

(بملايين الجنيهات الليبية)

التاريخ	الكمبيالات المخصوصة	التاريخ	الكمبيالات المخصوصة
نهاية ١٩٥٦	١٩٩	نهاية ١٩٦٥	٧٦٦
نهاية ١٩٥٨	٢٧٧	نهاية ١٩٦٨	٩٠
نهاية ١٩٦٠	٣٨٨	آخر يونيو ١٩٦٩	١٠٠٧
نهاية ١٩٦٣	٥٠٠		

ويتضح من الجدول رقم (٤) ، أن المصارف التجارية في ليبيا ، وفي آخر يونيو ١٩٦٩ بالذات ، خصمت كمبيالات بمبلغ ١٠٠٧ مليون ج.ل. ، فاذا أضفنا هذا القدر الى ما خصمه القسم التجارى بمصرف ليبيا ، وفي نفس التاريخ (كما اتضح الرقم وقدره ٤٠٣٣ مليون ج.ل.) ، لأصبح لدينا ١٠٠٧ + ٤٠٣٣ = ١٤٧٣٣ مليون ج.ل. من خصم الكمبيالات .

وهكذا يتبين الدور الهام الذى تلعبه الكمبيالة ، لدى المصارف التجارية في ليبيا ، وحتى في غياب سوق خاص لخصم الكمبيالات ، وتخصص المصارف

(٣٠) انظر جدول رقم (٨) من الملحق الاحصائى ، وكذلك النشرة الاقتصادية مايو / يونيو ١٩٦٩ الأنفى الذكر .

التجارية في عملية الخصم ، وما دام هذا شأن الكمبيالة في الماضي والحاضر ، فإن تنبأ بأهمية متزايدة للكمبيالة ، مما يجدر بمصرف ليبيا أن يفكر في الأمر ، حتى إذا قلت سيولة المصارف التجارية ، لجأت الى المصرف المركزي ، لاعادة خصم كمبيالاتها ، فيجد بين يديه سلاحا هاما من أسلحة الائتمان ، خصوصا وأن المصارف التجارية لم تكن تعيد الخصم لدى مصرف ليبيا ، الا بقدر ضئيل هزيل ، لا يمكن من استخدام «اعادة الخصم» كسلاح ، كما يتبين من الجدول الآتي رقم (٥) :

جدول رقم (٥)

الكمبيالات التي خصمتها المصارف التجارية (٣١)
لدى مصرف ليبيا

(بآلاف الجنيهات الليبية)

التاريخ	الكمبيالات المعاد خصمها لدى المصرف المركزي
مارس ١٩٦٢	١٣
نوفمبر ١٩٦٥	٢١٣

ومن الجدول الاخير (رقم ٥) ، تبين لنا ضالة المبالغ المعاد خصمها لدى المصرف المركزي ، اذ لم تصل حتى الى ربع مليون ج.ل. ، بينما هناك خصم للكمبيالات في المصارف التجارية ، يصل - كما ذكرنا - الى ١٤٧ مليون ج.ل. ومجمل القول ، ان المصرف المركزي - بعد تلييب المصارف - وبعد تخصصه في المركزية - اذا تحقق ذلك - وبعد تقليل فائض السيولة ، لدى المصارف التجارية ، سيجد لديها ملايين كثيرة ، من الكمبيالات المخصوصة ، يمكن وقت الحاجة ، أن تعيد خصم جزء كبير منها لدى مصرف ليبيا ، ويكون الحظ

(٣١) انظر الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائي الآنف الذكر . هذا ولم تتوفر لدينا ارقام اعادة الخصم بعد نوفمبر ١٩٦٥ ، بالرغم من تكرم قسم البحوث الاقتصادية بمصرف ليبيا ببنغازي ، بمحاولة العثور عليها .

قد واثاه لاستعمال سلاح اعادة الخصم ، وهو سلاح ناجح فعال ، للتأثير على الائتمان ، وموازنة أحوال الاستقرار الاقتصادي .

ثالثا : المركز المجمع للعميل :

فقد جرت عادة بعض المصارف المركزية ، على مد يد المعونة للمصارف التجارية ، فينشئ المصرف المركزي لديه ، «مركزا مجمعا» لكل عميل من عملاء المصارف التجارية ، تزيد مديونيته عن مبلغ ما وليكن مثلا ٥٠٠٠ ج.ل. ، بحيث اذا طلب العميل محمود ، أن يقترض ١٠٠٠٠٠ ج.ل. من مصرف النهضة العربية ، وكان العميل من أصحاب المباني ومن يتجرون في التجارة العامة ، فان مصرف النهضة العربية يلجأ الى مصرف ليبيا لمعرفة المركز المجمع للعميل محمود ، عند مصرف ليبيا ، فيجد من معلومات المصرف المركزي ، أن العميل المذكور قد اقترض قبل ذلك من مصرف الجمهورية ، مبلغ ٥٠٠٠٠ ج.ل. ، ثم ٧٠٠٠٠ ج.ل. من المصرف التجاري . عندئذ ، أى عندما يعلم مصرف النهضة العربية مركز العميل لدى المصارف - عن طريق مصرف ليبيا - وعندما يلاحظ أن أمواله لا تكفى ضمانا لكل ديونه ، فانه يمتنع عن اعطاء القرض للعميل . وبهذه الطريقة ، يقدم مصرف ليبيا الى المصارف التجارية خدمة كبرى ، ويمنع العملاء من استثمار المرعى ، والدخول الى المصارف من أبوابها الخلفية ، وفي هذا أيضا محافظة على العميل نفسه ، أو قل محافظة على الصالح القومي .

رابعا : المهيد المصرفي :

وهذه فكرة طالما أثارها مصرف ليبيا نفسه ، وفي الكثير من تقاريره السنوية ، وهي فكرة قائمة على مد المشتغلين في المصارف الآن ، بالثقافة المصرفية العلمية والعملية ، سواء كان المشتغلون من المؤهلين أو من غير المؤهلين . وكثيرا ما نجد في بريطانيا مثلا ، بعض رجال المصارف من خريجي الجامعات ، ومع ذلك فان المصارف تشترط عند ترقية موظفيها ، أن يحصلوا على شهادة أو دبلوم معهد المصارف ، الذي يعنى بكثير من الامور المحاسبية الخاصة بالمصارف ، ثم القوانين التي سنت من أجلها ، ثم النواحي الادارية والاقتصادية للمصرف ، مما لا يستغنى

عنه العاملون في المصارف . لذلك نرجو أن يعيد مصرف ليبيا ، التفكير القديم في انشاء ذلك المعهد .

خامسا : اتحاد المصارف :

والمصرف المركزي أعرف الجهات بأهمية هذا الجهاز ، الذي سيقدم خدماته للمصارف كلها ، وسيكون همزة الوصل بينها وبين المصرف المركزي ، وستكون هناك مشاورات ومناقشات عن أسعار الخصم وأسعار الفائدة والعمولات وغير ذلك من الأمور الهامة ، التي اذا توحدت عند المصارف كلها ، لما وجد العملاء تضاربا بين مصرف وآخر .

سادسا : غرف المقاصة :

اذ لا شك أن المدن حينما تنمو ، ويزداد فيها التعامل بالشيكات ، وتنشأ بها فروع للمصارف ، فانه من مصلحة الجهاز المصرفي ، أن يبادر مصرف ليبيا بانشاء غرفة للمقاصة في مثل المدن التي تتحدث عنها ، وعلى الاخص في مدينة بنغازي في الوقت الحاضر .

سابعا : دور المصارف التجارية في نظر المصرف المركزي :

أشارت تقارير مصرف ليبيا في مناسبات متعددة ، الى ضرورة تنويع الاقتصاد القومي الليبي ، بحيث لا تعتمد البلاد على الثروة البترولية وحدها ، بل تستخدمها في تنمية جميع مصادر الثروة الطبيعية ، والنهوض بالزراعة وصيد الاسماك ، وما يصاحبها من صناعات ثانوية ، وكذلك العناية بالسياحة وغيرها ٣٢ . ونزل المصرف الى ذلك الميدان بنفسه ، حينما وجد أن فروع المصارف الاجنبية الموجودة بليبيا ، كانت مشغولة بالائتمان الخاص بالتجارة العامة ، تمنحه أكثر من ٥٠٪ من اجمالي قروضها ، لقصر فترة تلك القروض من جهة ، ولوفرة الربح والضمانات من جهة أخرى . لهذا كله ، حصر القسم التجاري من المصرف المركزي،

(٣٢) انظر ص ص ١١ - ١٢ من التقرير السنوي الرابع للمصرف الوطني الليبي ، في ٣١ مارس ١٩٦٠

قروض هذا القطاع ، في حدود معقولة ، بينما توسع في منح التسهيلات الخاصة بالبناء والصناعة والفنادق ، فأكثر من حجم القروض الخاصة بالبناء والصناعة ، الى أكثر من الضعف ، بين عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، كما زادت قروضه الممنوحة للسياحة ، من ١٤٠٠٠ ج.ل. في مارس ١٩٦١ ، الى ٣٨١٠٠٠ ج.ل. في السنة التالية .

فاذا كان مصرف ليبيا ، قد دعا الى هذا كله ، حتى قبل تلييب المصارف ، واذا كان قانون ١٩٦٣ قد جعل منه مصرفا مركزيا حقيقيا ، واذا كانت حكومته الثورة ، قد لبيت من المصارف ما لم يكن قد تلييب ، تقول اذا تم لمصرف ليبيا كل ما أراد ، فهل يُسَيَّر المصارف التجارية في ليبيا ، على سياسة معاونة الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها ، كما تفعل بعض مصارف أوروبا ^{٣٣} ، أم سيلزمها - كشأن المصارف الانجليزية - باتباع جانب الحذر ، والابتعاد عن تمويل العمليات الصناعية الطويلة الأجل ??

الواجب يقضى على المصرف المركزي ، أن يوضح سياسته نحو المصارف التجارية في هذا الموضوع ، حتى يمكن أن تعرف تلك المصارف ، وضعها نحو التنمية الاقتصادية المقبلة .

ثامنا : احصائيات عن المصارف الليبية :

كان من المستحسن بطبيعة الحال ، أن توضع كل الارقام وكل الاحصائيات ، الخاصة بالمصارف التجارية ، بين أيدي المصرف المركزي وأيدي المشتغلين بالبحوث ، لتعميم الفائدة . وكنا ننتظر احصائيات رءوس الاموال والارباح بوجه خاص ، لنعرف مقدار ما تلييب من رأس المال ، ومقدار ما سيعود على المساهمين الليبيين ثم الحكومة من أرباح ^{٣٤} . فلعل مصرف ليبيا يساعدنا على ذلك .

١٠ - اقتراحات الحكومة :

عالجت الحكومة مسألة التلييب بسرعة فائقة ، وجاء قرار مجلس قيادة

(٣٣) انظر كتابنا «اقتصاد النقود والبنوك» الآنف الذكر ، صص ١٩١ - ١٩٤
(٣٤) نسجل بالشكر تعاون قسم بحوث مصرف ليبيا «بنغازي» معنا ، ونسجل ان مصرف ليبيا طلب تلك الاحصائيات من المصارف التجارية ، ولم تصله حتى اعداد هذا البحث للنشر (منتصف مايو ١٩٧٠) .

الثورة في ١٣ نوفمبر ١٩٦٩ ، فدل في نصوصه ، على دراسة مستفيضة • ولا شك أن الحكومة تتعاون مع المصرف المركزي ، ولا شك أن هناك أمورا تتعلق بها ، ويحسن أن تفكر فيها • ومن تلك الامور ما يلي :

أولا : ملكية رأس مال المصارف التجارية :

تبين لنا مما سبق ، أن خمسة مصارف تليت قبل قرار مجلس قيادة الثورة ، ويساهم في التليب كثيرون من رجال الاعمال الليبيين ، ثم تليت أربعة مصارف بالقرار المذكور ، وأصبحت الحكومة هي المالكة لـ ٥١٪ من رؤوس أموالها • والسؤال الذي يحتاج الى دراسة من الحكومة هو : هل من مصلحة الاقتصاد القومي ، أن يكون هناك نوعان من الملكية ؟ أم هل من المصلحة أن تمتلك الحكومة ٥١٪ من رأس مال كل المصارف التجارية ؟ أم تقضى المصلحة ، بأن تباع الحكومة أسهمها الى أبناء الشعب الليبي ؟ وهي اذا باعت ، تستطيع أن تطبق طريقة اشتراكية ، كأن تقنن ألا يمتلك شخص واحد من أسهم المصارف ، أكثر من ١٠٠ ج.ل. أو ١٠٠٠ ج.ل. مثلا •

في رأينا أن الوضع الحالي ، وقد جاء بطريقة طبيعية ، ربما كان أوفق للاقتصاد القومي ، لقيام المنافسة بين المصارف التي يمتلك ٥١٪ من رأس مالها أفراد لبييون ، وبين المصارف التي تمتلك الحكومة ٥١٪ من رأس مالها •

ثانيا : السياسة المالية :

ينادي مصرف ليبيا منذ انشائه ، بضرورة قيام سياسة مالية وأخرى تجارية من قبل الحكومة ، كي تتعاون السياستان مع السياسة النقدية ، في الوصول الى النمو المتزن مع الاستقرار الاقتصادي • والآن يستطيع المصرف المركزي ، أن يطبق بعض الاسلحة النقدية ، وأن يجد لها صدى وأثرا ، ولكن السياسة النقدية وحدها لا تكفى • ولذا يجب على الحكومة أن توضح سياستها المالية وسياستها التجارية •

ثالثا : سندات الحكومة الليبية :

تنص المادة ٣١ من قانون المصارف رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ ، على :

« يجب أن يقابل مجموع قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة بصفة دائمة ، أصول مكونة من الآتى :

٢ - أذون مالية وسندات تصدرها أو تضمنها الحكومة الليبية ، وتستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز ١٥ سنة ، بحيث لا تزيد قيمتها على ١٠٪ من مجموع أصول قسم الاصدار .

ولم تنشأ لدى الحكومة الليبية ، حاجة لاقتراض المال من السوق الداخلية ، وربما - لهذا السبب - لم تستعمل حقها الذى خولها القانون اياه . بيد أنه من رأينا ، أن تفكر الحكومة فى اصدار تلك السندات ، لكثرة ما يعود على الاقتصاد القومى من مزايا ، نلخصها فيما يلى :

(أ) يمكن أن يستعمل المصرف المركزى ، سندات الحكومة ييعا وشراء كلما اقتضت ذلك مصلحة الاقتصاد القومى ، أى أن الاوراق الحكومية ، يمكن أن تصبح اداة من أدوات التوازن واعادة الاستقرار STABILIZERS ، يبيع منها المصرف المركزى ، لمواجهة الاتجاهات التضخمية ، ويشتري منها لمواجهة الكساد أو الانكماش .

(ب) تستعين الحكومة ببعض هذه القروض ، لاستثمارها فى مشروعات انشائية ، قد تظهر الحاجة اليها بعد حين ، ولا تكون الحكومة قد أخذتها فى الحسبان فى الخطة الثانية .

(ج) بمثل هذه القروض ، تعطى الحكومة لأبناء الامة ، حق المشاركة فى تمويل بعض المشروعات القومية .

(د) تعطى الحكومة للشركات وسوق المال الداخلية ، فرصة استثمار الاموال الفائضة ، أو الاموال المستقطعة على شكل احتياطي للاستهلاك .

(هـ) تسمح الحكومة لمن يريد استثمار أمواله ، بفائدة مضمونة ، ولفترات طويلة أو قصيرة ، وهى بهذا تشجع على الادخار فى نفس الوقت .

(ز) سيكون اصدار السندات ، بمثابة تكوين الاساس الذى تقام عليه سوق للأوراق المالية ، نباع فيها وتشتري ، لا سندات الحكومة فحسب ، بل أسهم وسندات الشركات ، كى تحدد لها السوق المالية ، الثمن الحقيقى ، لا الثمن الذى تفرضه بعض الشركات فى غياب السوق .

واذا نشأ هنا السؤال الدائم : كيف نسمح باقامة سوق للمال ، ونحن نهدف الى الاشتراكية؟؟ والاجابة تنحصر فى تحديد عدد الاسهم أو السندات ، التى يمكن لكل فرد من أبناء الشعب ، أن يشترك أو يساهم فيها . وبهذا يشترك أكبر عدد من أبناء الأمة فى المسائل المالية ، ويتعد المحتكرون المسيطرون على سوق المال .

رابعاً : زيادة نسبة غطاء الذهب :

اشتترطت المادة ٣١ من قانون المصارف رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ (السابق الاشارة اليها) ، على وجوب مقابلة مجموع قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة بصفة دائمة ، بأصول تتكون من الآتى :

١ - سبائك أو نقود ذهبية أو كلاهما ، أو نقود أجنبية قابلة للتحويل ، بمقتضى نصوص اتفاقية صندوق النقد الدولى ، أو نقود أخرى قابلة للتحويل ، بحيث لا تزيد قيمة كل ذلك ، على نسبة ٢٥٪ من مجموع أصول قسم الاصدار

وقد بلغ مقدار العملة المصدرة في يونيو ١٩٦٩ ، مبلغ ٨٣٥٠٠٠٠ ج.ل ٣٥ وتكون غطاؤها حسب نص المادة ٣١ من قانون ١٩٦٣ ، مما يأتي ٣٦ :

٢٠٣٥٧٠٠٠٠ جنيها — ذهب وأرصدة بعملات قابلة للتحويل

٣٠٩٤٦٠٠٠٠ جنيها — أذونات خزانة أجنبية

٣١٧٤٧٠٠٠٠ جنيها — سندات أجنبية

وبهذا يتمشى المصرف المركزي تماماً ، مع ما نصت عليه المادة المذكورة . والواقع أن أذونات وسندات الخزائن الاجنبية ، تأتي بعائد استثمار طيب من الخارج ، وليس أدل على ذلك ، من أن عوائدها في الاعوام ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ كانت على التوالي ٣١ مليون ج.ل ، ١٠٠ مليون ج.ل ، ٦٧ مليون ج.ل ٣٧ . أى أن عوائد الاستثمار تتزايد بتزايد الغطاء من جهة ، ولزيادة معدلات الفائدة في العالم ، خلال السنوات القريبة الماضية ، من جهة أخرى . والذهب كغطاء لا يأتي بأى عائد ، فهو ثروة مكتنزة ، ولكنها آمنة ، تطمئن المتعاملين بالعملة الليبية في الداخل والخارج ، ولذا تقترح زيادة نسبة الغطاء الذهبى ، من ٢٥٪ الى ٣٥٪ . وإذا قيل ان سعر الذهب قد ينخفض ، بل هو منخفض فعلا في الوقت الحاضر (مايو ١٩٧٠) ، فمن الممكن أن يقال ، ان سعره قد يرتفع ، كما حدث في الاعوام الماضية . وإذا قيل ان سعر السندات الحكومية الاجنبية ، يتصف بشيء من الاستقرار ، فمن الممكن أن تنخفض قيمة تلك السندات والاذونات ، كما حدث حينما انخفض سعر الاسترليني وسعر الفرنك الفرنسى . وحيث أن الفرصة

(٣٥) أنظر جدول رقم «٧» من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، مايو / يونيو ١٩٦٩ مجلد ٩ ، عدد ٣

(٣٦) أنظر الجدول رقم «٦» من النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا ، مايو / يونيو ١٩٦٩ مجلد ٩ ، عدد ٣

(٣٧) أنظر ص ص ٨٤-٨٥ من تقرير مصرف ليبيا السنوى ، الثانى عشر ، ١٩٦٧/١٩٦٨

متاحة الآن أمام ليبيا ، لوجود فائض في ميزان مدفوعاتها ، وبالتالي توفر النقد الأجنبي لديها ، وحيث أن زيادة النسبة التي تقترحها ، لن تقلل كثيرا عوائد الاستثمار من السندات الأجنبية ، لذلك ، وللمزايا الآتية ، يستحسن أن تفكر الحكومة الليبية في اقتراحنا هذا . أما المزايا فهي :

- (أ) قدرة الحكومة والمصرف المركزي ، على زيادة النسبة الذهبية بسهولة ، لتوفر العملات الأجنبية كما ذكرنا .
- (ب) للجنة الليبية ثقة موفورة ، ولكن الاستزادة من الذهب ، يدعم تلك الثقة ، من الناحية السيكلوجية .
- (ج) انخفاض ثمن الذهب الآن ، يتيح الفرصة للشراء .
- (د) الذهب أحسن سلعة دولية ، وإذا استزدنا منه الآن ، يمكننا بيعه في أي وقت في المستقبل ، إذا احتاجت ليبيا الى سلع هامة .
- (هـ) إذا استمر فائض ميزان المدفوعات ، فسيخلق مشاكل متعددة ، ويمكن الآن تقليل ذلك الفائض ، بزيادة النسبة الذهبية .